



حكم

صادر باسم حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني
أمير دولة قطر

في المحكمة المدنية والتجارية لمركز قطر المالي

بتاريخ 9 يناير 2011

السادة/ أعضاء هيئة المحكمة

القاضي: دوهمان

القاضي: لورد كولين

القاضي: ساكفيل

حكم المحكمة

وموضوعها :- تصفية بنك المال ذ.م.م.

المقامة من قبل المدعي:

تامر عمارة

ضد المدعى عليه:

بنك المال ذ.م.م. (تحت التصفية)

قرار الحكم

بتاريخ 9 ديسمبر 2010 أصدرت هذه المحكمة قرارها فيما يتعلق بالتكاليف والنفقات والمصاريف التي تكبدها السيد تامر عمارة فيما يتعلق بالفصل التعسفي ومطالباته بدفع المكافأة.

أما فيما يتعلق بالمحامي الرئيسي في هذه الدعوى فقد منحت له المحكمة مبلغا مقداره 2,8000 جنيه استرليني بخصوص الأجر المشار إليها في طلب الفصل التعسفي، وحددت له مبالغ معقولة لنفقات السفر والإقامة. وإن مسألة الزامه بدفع النفقات والمصاريف الأخيرة ليست محل نزاع في هذه الدعوى وليست هناك حاجة لتعديل قرار المحكمة.

أما فيما يتعلق بالوقائع المذكورة أولا، فقد سعى المحامي الرئيسي وعن طريق تسليم الطلبات وذلك بتاريخ 13 ديسمبر 2010 إلى الحصول على مبلغ إضافي قدره 12,000 جنيه استرليني عن طريق تصحيح القرار الصادر عن هذه المحكمة على أساس أن مثل هذا المبلغ الإضافي قد حذف ومع ذلك، فقد قضت المحكمة بالمبلغ المذكور وهو 28,000 جنيه استرليني كتكاليف تكبدها السيد تامر عمارة بصورة معقولة من أجل المحامي الرئيسي وذلك فيما يتعلق بإجراءات الفصل التعسفي وقابلية هذه التكاليف للتغطية. وطالما أن المحكمة تملك هذه السلطة قانونا بموجب المادة 32.5 من النظام الأساسي والقواعد الإجرائية وذلك لتصحيح أي حذف غير مقصود، إلا أن المحكمة في هذه الحالة لم تحذف أي مبلغ، ولكنها بدلا عن ذلك قضت بالمبلغ المحكوم به باعتباره هو المبلغ الصحيح.

أما فيما يتعلق ببديل أتعاب المحامي المبتدئ، فإن دفعها يقع على عاتق المصنفين اللذين عليهم أن يدفعوا ما يصل إلى 75% (وليس 70%) من الرسوم المعقولة المطالب بها. حيث دفع المصنفون ردودهم المقدمة بتاريخ 5 يناير 2011 بأن بعض الأتعاب التي يطالب بها المحامي المبتدئ مفرطة ووافقتهم المحكمة على طلبهم ولكنها دعت المصنفين إلى خصم البنود التي وجدت أنها مفرطة وتأمّر بدفع نسبة الـ 75% من الناتج المتبقي للمحامي المبتدئ، بجانب 75 % من نفقاتها المعقولة، حيث يخضع الأخير للناتج عن أي مستندات مستحقة الدفع.

بموجب قرار المحكمة

مايكل مكينزي CB QC
رئيس قلم المحكمة

القاضي دوهمان، رئيس القضاة، المحكمة المدنية والتجارية لمركز قطر للمال: توقيع:

B Dohman

